



بقلم : المحامي زكي كمال

مأساتنا قيادات تعمل لذاتها وليس لمصلحة شعوبها

بينما تتم حرب أكتوبر الثانية يومها الخمسين منذ انطلقت شرارتها في السابع من أكتوبر 2023، بعد خمسين عاماً من سابقتها أو "شقيقتها" حرب السادس من أكتوبر 1973، العاشر من رمضان، وبينما تتراوح الاحاديث بين استمرار الحرب في القطاع أو وقف إطلاق النار على شكل هدنة كجزء من صفقة تطلق "حماس" خلالها سراح خمسين من الرهائن مقابل إطلاق إسرائيل سراح نحو مئة وخمسين من النساء والأطفال السجناء المحتجزين في السجون الإسرائيلية معظمهم لم تتم ادانتهم بجرائم قتل (ليس على يديهم دماء وفق التعريف الإسرائيلي) مع إعادهم إلى مناطق الضفة الغربية (ما يسهل لاحقاً إمكانية إعادة اعتقالهم على الأقل)، مقابل وقف إطلاق النار لمدة 4 أيام تأجلت بدايتها من أمس الخميس حتى اليوم الجمعة، قابلة للتديد، وبين بقاء الحرب في الجزء الشمالي من قطاع غزة أو انتقالها أو توسيع نطاقها إلى الجزء الجنوبي من القطاع وصولاً إلى المناطق المتاخمة للحدود بين قطاع غزة والأراضي المصرية والمنطقة المعروفة باسم "محور فيلادلفيا"، وكلها أمور لا تكفي حتى وإن اجتمعت لتشكيل الصورة الحقيقية والنهائية للحرب الحالية بكافة أبعادها السياسية والعسكرية والاقتصادية والإنسانية محلياً وإقليمياً وعالمياً، يمكن القول أنه ما أشبه اليوم بالأمس وما أشبه حال حرب أكتوبر الثانية عام 2023 بآكتوبر 1973، التي بدأت وفق كل الوقائع بهجوم مفاجئ من حركة "حماس" سبب صدمة للجهاز السياسي والعسكري والمخابراتي والاستخباراتي الإسرائيلي، تلتها استفاقة عسكرية ووقوف أمريكي صريح إلى جانب إسرائيل عسكرياً وسياسياً وجماهيرياً، وبعدها تفوق عسكري إسرائيلي ترافقه مطالب حثيثة باستخلاص العبر وتنحية المسؤولين الذين يشغلون المناصب الرفيعة في قمة الهرم السياسي والعسكري والاستخباراتي ولجنة تحقيق رسمية وخاصة الأسئلة المختلفة والمتعددة التي تطرق إلى الترتيبات الأمنية في القطاع والتي تريد منها إسرائيل أن تضمن إبعاد المسلحين أياً كان انتماءهم عن حدودها، وهي ترتيبات إن شئنا ما أبينا استعدادها إسرائيل بشكل تام فهي صاحبة الكفة الراجحة والتي تحظى بدعم أمريكي وأوروبي، أو هوية الجهة التي ستتولى السيطرة الأمنية والمدنية لاحقاً والاختلاف الأمريكي الإسرائيلي حولها فهل هي السلطة الفلسطينية الوطنية أو غيرها، وفوق كل ذلك قضية الرهائن الإسرائيليين المحتجزين في القطاع، وهكذا حال حرب أكتوبر 1973، والتي بدأت بمفاجأة عسكرية عربية مصرية سورية واخفاق استخباراتي، باختلاف واحد وهو أن الملك أشرف مروان، كان قد حذر إسرائيل رسمياً من استعدادات الدول العربية لحرب ستبدأ يوم السبت السادس من أكتوبر، وصدمة سياسية ثم استفاقة عسكرية قلبت الأمور رأساً على عقب، واستدعت تدخل الولايات المتحدة لوقف إطلاق النار، تلتها مفاوضات مطولة حول الترتيبات الأمنية وإطلاق متبادل لسراح الرهائن والأسرى، كانت أمريكا وممثلها وزير الخارجية هنري كيسنجر في حينه، الروح الحية فيها، وكلها أمور انتهت إلى نتيجة توقفت معها الحرب، وعلى الأرض وقائع فسرها وما زال، كل من طرفي الحرب، على أنها نصر له، يمكنه تسويقه لشعبه.

بينما تتم حرب أكتوبر الثانية يومها الخمسين منذ انطلقت شرارتها في السابع من أكتوبر 2023، بعد خمسين عاماً من سابقتها أو "شقيقتها" حرب السادس من أكتوبر 1973، العاشر من رمضان، وبينما تتراوح الاحاديث بين استمرار الحرب في القطاع أو وقف إطلاق النار على شكل هدنة كجزء من صفقة تطلق "حماس" خلالها سراح خمسين من الرهائن مقابل إطلاق إسرائيل سراح نحو مئة وخمسين من النساء والأطفال السجناء المحتجزين في السجون الإسرائيلية معظمهم لم تتم ادانتهم بجرائم قتل (ليس على يديهم دماء وفق التعريف الإسرائيلي) مع إعادهم إلى مناطق الضفة الغربية (ما يسهل لاحقاً إمكانية إعادة اعتقالهم على الأقل)، مقابل وقف إطلاق النار لمدة 4 أيام تأجلت بدايتها من أمس الخميس حتى اليوم الجمعة، قابلة للتديد، وبين بقاء الحرب في الجزء الشمالي من قطاع غزة أو انتقالها أو توسيع نطاقها إلى الجزء الجنوبي من القطاع وصولاً إلى المناطق المتاخمة للحدود بين قطاع غزة والأراضي المصرية والمنطقة المعروفة باسم "محور فيلادلفيا"، وكلها أمور لا تكفي حتى وإن اجتمعت لتشكيل الصورة الحقيقية والنهائية للحرب الحالية بكافة أبعادها السياسية والعسكرية والاقتصادية والإنسانية محلياً وإقليمياً وعالمياً، يمكن القول أنه ما أشبه اليوم بالأمس وما أشبه حال حرب أكتوبر الثانية عام 2023 بآكتوبر 1973، التي بدأت وفق كل الوقائع بهجوم مفاجئ من حركة "حماس" سبب صدمة للجهاز السياسي والعسكري والمخابراتي والاستخباراتي الإسرائيلي، تلتها استفاقة عسكرية ووقوف أمريكي صريح إلى جانب إسرائيل عسكرياً وسياسياً وجماهيرياً، وبعدها تفوق عسكري إسرائيلي ترافقه مطالب حثيثة باستخلاص العبر وتنحية المسؤولين الذين يشغلون المناصب الرفيعة في قمة الهرم السياسي والعسكري والاستخباراتي ولجنة تحقيق رسمية وخاصة الأسئلة المختلفة والمتعددة التي تطرق إلى الترتيبات الأمنية في القطاع والتي تريد منها إسرائيل أن تضمن إبعاد المسلحين أياً كان انتماءهم عن حدودها، وهي ترتيبات إن شئنا ما أبينا استعدادها إسرائيل بشكل تام فهي صاحبة الكفة الراجحة والتي تحظى بدعم أمريكي وأوروبي، أو هوية الجهة التي ستتولى السيطرة الأمنية والمدنية لاحقاً والاختلاف الأمريكي الإسرائيلي حولها فهل هي السلطة الفلسطينية الوطنية أو غيرها، وفوق كل ذلك قضية الرهائن الإسرائيليين المحتجزين في القطاع، وهكذا حال حرب أكتوبر 1973، والتي بدأت بمفاجأة عسكرية عربية مصرية سورية واخفاق استخباراتي، باختلاف واحد وهو أن الملك أشرف مروان، كان قد حذر إسرائيل رسمياً من استعدادات الدول العربية لحرب ستبدأ يوم السبت السادس من أكتوبر، وصدمة سياسية ثم استفاقة عسكرية قلبت الأمور رأساً على عقب، واستدعت تدخل الولايات المتحدة لوقف إطلاق النار، تلتها مفاوضات مطولة حول الترتيبات الأمنية وإطلاق متبادل لسراح الرهائن والأسرى، كانت أمريكا وممثلها وزير الخارجية هنري كيسنجر في حينه، الروح الحية فيها، وكلها أمور انتهت إلى نتيجة توقفت معها الحرب، وعلى الأرض وقائع فسرها وما زال، كل من طرفي الحرب، على أنها نصر له، يمكنه تسويقه لشعبه.

بينما تتم حرب أكتوبر الثانية يومها الخمسين منذ انطلقت شرارتها في السابع من أكتوبر 2023، بعد خمسين عاماً من سابقتها أو "شقيقتها" حرب السادس من أكتوبر 1973، العاشر من رمضان، وبينما تتراوح الاحاديث بين استمرار الحرب في القطاع أو وقف إطلاق النار على شكل هدنة كجزء من صفقة تطلق "حماس" خلالها سراح خمسين من الرهائن مقابل إطلاق إسرائيل سراح نحو مئة وخمسين من النساء والأطفال السجناء المحتجزين في السجون الإسرائيلية معظمهم لم تتم ادانتهم بجرائم قتل (ليس على يديهم دماء وفق التعريف الإسرائيلي) مع إعادهم إلى مناطق الضفة الغربية (ما يسهل لاحقاً إمكانية إعادة اعتقالهم على الأقل)، مقابل وقف إطلاق النار لمدة 4 أيام تأجلت بدايتها من أمس الخميس حتى اليوم الجمعة، قابلة للتديد، وبين بقاء الحرب في الجزء الشمالي من قطاع غزة أو انتقالها أو توسيع نطاقها إلى الجزء الجنوبي من القطاع وصولاً إلى المناطق المتاخمة للحدود بين قطاع غزة والأراضي المصرية والمنطقة المعروفة باسم "محور فيلادلفيا"، وكلها أمور لا تكفي حتى وإن اجتمعت لتشكيل الصورة الحقيقية والنهائية للحرب الحالية بكافة أبعادها السياسية والعسكرية والاقتصادية والإنسانية محلياً وإقليمياً وعالمياً، يمكن القول أنه ما أشبه اليوم بالأمس وما أشبه حال حرب أكتوبر الثانية عام 2023 بآكتوبر 1973، التي بدأت وفق كل الوقائع بهجوم مفاجئ من حركة "حماس" سبب صدمة للجهاز السياسي والعسكري والمخابراتي والاستخباراتي الإسرائيلي، تلتها استفاقة عسكرية ووقوف أمريكي صريح إلى جانب إسرائيل عسكرياً وسياسياً وجماهيرياً، وبعدها تفوق عسكري إسرائيلي ترافقه مطالب حثيثة باستخلاص العبر وتنحية المسؤولين الذين يشغلون المناصب الرفيعة في قمة الهرم السياسي والعسكري والاستخباراتي ولجنة تحقيق رسمية وخاصة الأسئلة المختلفة والمتعددة التي تطرق إلى الترتيبات الأمنية في القطاع والتي تريد منها إسرائيل أن تضمن إبعاد المسلحين أياً كان انتماءهم عن حدودها، وهي ترتيبات إن شئنا ما أبينا استعدادها إسرائيل بشكل تام فهي صاحبة الكفة الراجحة والتي تحظى بدعم أمريكي وأوروبي، أو هوية الجهة التي ستتولى السيطرة الأمنية والمدنية لاحقاً والاختلاف الأمريكي الإسرائيلي حولها فهل هي السلطة الفلسطينية الوطنية أو غيرها، وفوق كل ذلك قضية الرهائن الإسرائيليين المحتجزين في القطاع، وهكذا حال حرب أكتوبر 1973، والتي بدأت بمفاجأة عسكرية عربية مصرية سورية واخفاق استخباراتي، باختلاف واحد وهو أن الملك أشرف مروان، كان قد حذر إسرائيل رسمياً من استعدادات الدول العربية لحرب ستبدأ يوم السبت السادس من أكتوبر، وصدمة سياسية ثم استفاقة عسكرية قلبت الأمور رأساً على عقب، واستدعت تدخل الولايات المتحدة لوقف إطلاق النار، تلتها مفاوضات مطولة حول الترتيبات الأمنية وإطلاق متبادل لسراح الرهائن والأسرى، كانت أمريكا وممثلها وزير الخارجية هنري كيسنجر في حينه، الروح الحية فيها، وكلها أمور انتهت إلى نتيجة توقفت معها الحرب، وعلى الأرض وقائع فسرها وما زال، كل من طرفي الحرب، على أنها نصر له، يمكنه تسويقه لشعبه.

المصرية والقطرية والإسرائيلية، السابقين منهم والحاليين، تهدف إلى عقد صفقة لتبادل الرهائن تكون، بخلاف أكتوبر 1973، تمهيداً ومقدمة لوقف إطلاق النار المؤقت أو لهدنة، يمكن أن تتكرر لتكرس الواقع وتجعل الهدنات حالة متكررة يصبح معها وقف إطلاق النار بشكل تام أهون وأسهل، ويمكن للطرفين الإسرائيلي والفلسطيني تسويقها على أنه حقق النصر والانتصار، وأنه منع من الطرف الآخر تحقيق كافة أهدافه، بينما ما زال الهدف الأمريكي ومع الإسرائيلي، تكريس مكانة أمريكا على أنها الطرف الوحيد الذي يمكنه إعادة تحريك العملية السياسية، وهو ما تعكسه التصريحات الأمريكية حول ضرورة استئناف المفاوضات الهادفة إلى تحقيق حل الدولتين، والتصريحات الأوروبية حول مؤتمر دولي للسلام بمشاركة الدول الأوروبية والولايات المتحدة والدول العربية المجاورة إضافة إلى السعودية والامارات العربية، وهي كلها أمور تعتبرها الولايات المتحدة إنجازات مرهونة بقرارات القادة في الطرفين المتحاربين، وخاصة إسرائيل، وهي قرارات كان هنري كيسنجر قد قال عنها في كتابه "عالم مُستعاد" A World Restored، ان القادة يتحولون إلى اساطير ليس بفعل معرفتهم أو إنجازاتهم بل بفعل عظم المهام التي يأخذونها على عاتقهم، أو قوله الشهير الذي يشير فيه إلى الفارق بين السياسي وبين رجل الدولة حيث قال أن رجل الدولة الكفؤ يعمل في الحدود الأخيرة التي توفرها الإمكانيات المتاحة، لأنها المنطقة الوحيدة التي تغامر لوحدها في اللعب فيها عندما ينسحب الآخرون، مشيراً إلى ان القادة الكبار يخاطرون باتخاذ قرارات جريئة وشجاعة، والسؤال هل هناك من تبقى من هؤلاء في حربنا الحالية وفي منطقتنا عامة؟

" صاحبة القول الفصل "

اليوم وبعد ان اتضح ان الولايات المتحدة هي صاحبة القول الفصل في المنطقة وهي الأمر النهائي، يكون لها ما تريد وكيفما تريد، لا بد من طرح السؤال الحقيقي وهو هل يمكن للولايات المتحدة اليوم، فرض حل سلمي أو تسوية تؤدي إلى إنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وهو سؤال اتضح في الماضي القريب ان الإجابة عليه هي النفي، وتحديدًا ما حدث في صفقة القرن ولقاء النمامة، وهي صفقة بقيت حبراً على ورق، ولدت مية اقترحت خلالها إدارة دونالد ترامب وبمبادرة من الثلاثي جاريد كوشنير وديفيد فريدمان وجيسون غرينبلات، صفقة أو حلاً أقصى ما يمكنه تحقيقه للفلسطينيين، هو كيان أو كائتوت لا يملك أي مقومات حياة، يحيطه بحر من المستوطنين دون أي سمة من سمات السيادة والاستقلال، تلتها اتفاقيات أبراهام، التي كانت سلاحاً استخدمته إسرائيل عامة وبنيامين نتنياهو خاصة، لتكريس ادعائه بأن يمكن لإسرائيل تحقيق السلام في المنطقة ومع الدول الخليجية والعربية، حتى دون حل النزاع مع الفلسطينيين في دون تنازلات للفلسطينيين، وهي صفقة يؤكد مارتين ايندك، الموفد الأمريكي للشرق الأوسط في عهد الرئيس باراك أوباما، انها جعلت الوضع اسوأ كما جاء في كتابه بعنوان "بالحيلة تنهي الحرب"، وهو سؤال يعيد إلى الساحة وبشكل صارخ أسئلة كبيرة حول التغييرات التي شهدتها الولايات المتحدة، وأقول انه شهدتها الدول الأوروبية والدول العربية، ومعها التحديات والقضايا الحياتية في تلك المناطق، وحول ما اذا كانت هذه التغييرات قد جعلت من حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني امراً غير ذات أهمية أو ليس في المكانة الأولى من حيث الأهمية، وبكلمات أخرى، ما اذا كان العالم ما زال ينظر بعين القبول والرضى للنشاطات المسلحة التي تغذيها الجماعات والفصائل الفلسطينية باعتبارها محاولات للحرر والسعي إلى الاستقلال، كما كان الحال عليه حتى منتصف التسعينات وربما نهايتها، ام الأمر قد تغير ليصبح العالم بعد عن الفلسطينيين واقرب إلى إسرائيل بفعل تأثيرات واشنطن كقوة علمي واحدة، وتأثير ازدياد وتعظيم الحركات الإسلامية الأصولية في العالم عامة كإفغانستان وإيران والصومال والشرق الأوسط خاصة كالعراق وسوريا ولبنان وقطاع غزة ومصر ولو لفترة قصيرة انهاها اعتلاء عبد الفتاح السيسي الحكم، وهو موقف واضح كوضوح الشمس على ضوء موقف أمريكا من تصرفات حركة "حزب الله" على الحدود الشمالية وتحديداً تحريك حاملتي الطائرات إلى مياه البحر المتوسط، وإعلان واشنطن رسمياً انها لن تسمح بشن حرب على الحدود الشمالية أو حرب من قبل إيران، وتأكيدها على أن أي محاولة كهذه ستواجه برد عنيف، وبالتالي تفضّل حركة "حزب الله" مواصلة نهجها الحالي عبر تصعيد طفيف يمكن لإسرائيل تحمله وقبوله لفترة قصيرة، ومحاولة طهران رفع العتب عن صمتها عبر حرب أو مشاركة عسكرية يشنها الحوثيون في اليمن نيابة عن إيران، كما اكدت الطائرات المسيّرة والصواريخ التي أرسلها الحوثيون باتجاه إسرائيل، وكما اكدت خطوات أخرى منيها منع المظاهرات التي يتم فيها رفع اعلام "حماس" في دول اوروبية وغيرها، إضافة إلى مواقف الدول العربية والإسلامية والتي اكتفت بمؤتمر "عاجل" بعد 34 يوماً من الحرب، انتهى إلى بيان اتسم بالضبابية والعمومية دون قرارات واضحة وخطوات عملية باستثناء الدعوة العامة والفضفاضة والخالية من المضمون والتأثير، إلى وقف إطلاق النار ووضع حد للتصعيد.

الأسئلة في هذا السياق كثيرة ومنها أسئلة ملحة تتعلق بدور

المؤسسات والهيئات الأممية التي اكدت الحرب الحالية انها أصبحت في حالة عجز تام ومقلق عن القيام بمهامها، خاصة تلك المتعلقة بالصحة وحقوق المدنيين وحقوق الأطفال ومنع استخدام الاسلحة المحرمة والسعي إلى محاكمة مرتكبي جرائم الحرب من العسكريين والمدنيين والمسلحين وليس فقط المسؤولين في الدول ذات السيادة، وفوق كل ذلك هيئة أو منظمة الإغاثة الدولية أو المعروفة باسمها الرسمي "وكالة غوث وتشغيل اللاجئين" الاونروا التي تأسست في نوفمبر 1948، والتي يؤكد كثيرون واشاطرهم الرأي انها لعبت، ربما باستثناء السنوات الأولى التي تلت حربي 1948 و1967، دوراً يمكن اجماله بأنه سلبي خلاصته تكريس حالة اللجوء والفقر والعوز واعتماد عائلات متعددة الأفراد على معونات إنسانية وغذائية طيلة سنوات، دون استخدام الميزانيات الكبيرة التي خصصتها لها دول اوروبية وعربية، لخلق افق عمل وإنتاج واقتصاد للاجئين، الذين رغم مرور 75 عاماً على تأسيس المنظمة ما زالوا يعرفون على انهم لاجئون يحق لهم الحصول شهرياً على الغذاء وربما الدواء والتعليم، بمعنى انها وهي الوسيلة التي مولت بعشرات وربما مئات مليارات الدولارات عبرها دول العالم المختلفة للاجئين الفلسطينيين منذ 1948 كما ذكرت، لم تكن جزءاً من الحل في أي مرحلة كانت من مراحل الصراع والنزاع بل انها تحولت مع مرور السنين إلى جزء من المشكلة، بمعنى انها أبتت اللاجئين في حالتهم دون تغيير، دون حلول خاصة فملايين من اللاجئين الفلسطينيين وأبنائهم يقيمون في الدول الأوروبية والولايات المتحدة ويحملون جنسية هذه الدول ويشغل بعضهم فيها مناصب مرموقة، بينما معظم الدول العربية، باستثناء المملكة الأردنية الهاشمية، رفضت استيعاب اللاجئين الفلسطينيين لديها، وفي هذا كانت سبابة كغيره من القضايا والمواقف المتعلقة بالفلسطينيين والقدس، وهو ما انتهى خلال عهد إدارة دونالد ترامب إلى وقف الميزانيات المخصصة لها ولكنها عادت في عهد الرئيس بايدن، ما يعني ان دول العالم بدأت تصنف المنظمات الدولية وفقاً لتوجهاتها أو بحكم ترجمة مواقفها في مجالات اختصاصها إلى مواقف سياسية، وهو ما أكدته مواقف أمريكا وإسرائيل من منظمة الغوث ومحكمة الجنايات الدولية ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونيسيف.

" طعم الفشل والخيبة مرة تلو مرة "

ختاماً: الحرب في غزة لم تنته بعد، ومن المؤكد ان انتهاءها باتفاق لوقف إطلاق النار أو هدنة لن ينهي الصراع بمعنى ان الأضغان والأحقاد ستبقى ماثلة بل انها تعززت، رغم ان هناك من يعتقد ان اللحظات الأكثر ظلاماً هي تلك التي تسبق الفجر، ولكن من المهم الاضغان إلى من كان هناك ومن يراقب الشرق الأوسط وقضاياها منذ عقود محاولاً معالجتها وحلها، ليدوق طعم الفشل والخيبة مرة تلو مرة، وهو السفير السابق للولايات المتحدة في إسرائيل والموفد الشرق اوسطي، مارتن أنديك الذي قال إن العبرة - وهي مؤسفة ومقلقة دون شك - هي ان قدرة أمريكا على إيجاد أو ابتكار الحلول ومدى ارادتها لفرضها ووسائل الضغط التي تملكها واشنطن، لم تعد كافية لخلق الحلول الوسط وصياغة نقاط الالتقاء بين الزعماء والقادة في المنطقة عامة والطرفين الإسرائيلي والفلسطيني خاصة، والذين تسود بينهما عوامل انعدام الثقة، بل تزايد وتعتم، ما يفقدهما الجرامة لتحقيق السلام، ورغم ان الأغلبية تؤيد حل الدولتين، إلا ان عقوداً من العمليات الانتحارية وسفك الدماء فلسطينياً وبناء المستوطنات إسرائيليياً، جعل مواطنيها يفقدون الثقة في وجود الرغبة في التصالح والمصالحة، وبالتالي جعلتهم يكفون عن ممارسة الضغط على القادة لإحلال السلام.

هذه هي استنتاجات خبير متبحر، فهل معناها ان باب الحل السياسي قد تم اغلاقه وان النار والحديد وسفك الدماء سيكونان من نصيب المنطقة عامة، وهل ستبقى المنطقة عامة والعالم العربي خاصة وقبلهم الفلسطينيين وإسرائيل رهائن لقيادات أقصى ما لديها، إن فعلت، هو الادعاء انها فعلت الممكن أو أقصى ما يمكن أو كل ما بوسعها (هي التي تحدد أقصى ما بوسعها وليس الشعوب) أو سنبلى حالة نتبع فيها أو يتبع القادة فيها قول ونستون تشرشل: " ليس المهم أن نبدل قصارى جهدنا، بل المهم أن نبدل ما هو مطلوب منا" أي ان يملكو من الشجاعة بكان بمقدار يجعلهم يفعلون ما يجب لمصلحة شعوبهم ومواطنيهم وليس ما استطاعوا إلى فعله، ولمصلحتهم الفئوية والشخصية، سبيلاً؟؟؟

حيفا 24.11.23

البريد الإلكتروني: office@zakikamal.com